

واما يوم خميس الاصح اي يفتح على يوم راس من كل برئت  
 اصابع المظفر والبشر والوسطى ويمسك بهما يديه وسبب تسمية رنوعات  
 ويحي في اي يبعد بطن كغيره عن راس ويدونها اي يربطها الى القفا ثم يصعد كونه  
 على صحن الرأس ويمسكها اي جاني الرأس بكف يده ويمسح ظهره اذ يديه بين  
 ارجل يديه وباطن اذ يديه يباطن سجودها واما الورد بالثمن فيها تخدم  
 يقال للاصح التي تلي القفا هم سبعة بكره الباليها يشار بها الى التوحيد  
 عند التشهد ويقال لها السبابة لانهم كانوا يسندون بها الى الرب في الصلاة  
 ونحوها ومسح الاذنين بعد سنة لانه ذكره في المسح بهذه الكيفية في  
 في تحيط وغيره وليست هذه الكيفية امر الازمان والمقصود والاستيعاب  
 باي وجه كان وهذا مستوفى الكلام عليه في الشرح وما ذكر من مسح الاذنين  
 مع الرأس مما عدا الخمينس العمانية بان كانت موضوعة واقام مسنها  
 فلا بد ان يؤخذ لهما ما وجدوا ومسح الرقبة بظهور الاصح انما يتم  
 ذكرها بقوله جماعة جديده لاجابة اليلان البتة التي على ظهور الاصح باقية فلا  
 حاجة الى التجدد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس سنة وقال  
 في فتاوى قاض خان ليس باب و لاسنة وقال بعضهم هو سنة وعند  
 اختلاف الاقوال يكون فاعل اولي من تركه وانقص في الكافي على انه يجب  
 وهو الاصح لانه روى فعند عن علي الصدوق والسلام في بعض الاحاديث  
 دون غيرها وتحليل الاصح سنة ايضا في البيهقي والزهدي والقول في القبول  
 والتمهيد مطرب حبرة اذ توحيات فاسحة الوضوء وخيل بين ان  
 الاصح وانما يكون التحليل سنة بعد وصول الماء وكيفية في السجود ان  
 ويتم تحصيله السري وتكرار الغسل الى الثالث سنة ايضا اي يروي  
 ان علي الصدوق والتمهيد مرة مرة وقال هذا وضوء لا يغبر اذ يدها  
 الصدوة الابواب اذ يده الصدوة والتمهيد مرتين مرتين وقال هذا

في سنة  
 في سنة  
 في سنة  
 في سنة  
 في سنة  
 في سنة

وقام هذا وضوء مرتين بعد الصلاة لانه امر مرتين واذ عدي الصدوة والتمهيد  
 ثم ثلثا ثلثا في غاب احوال الحان سنة لا وضوء وكبره الزيادة على الثلث  
 الا لضرورة طلبة نية القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى فرض وان ثمة  
 سنة والثانية دونها في الغضبية وقيل الثانية والثالثة كما ان السنة  
 كما ذكره في الاختيار والا لا في ان يكثر ان ثمة والثالثة كانت لها سنة لان الشك في  
 الذي هو سنة انما يحصل بهما والثمة سنة ايضا هو الصحيح وقبل تسمية بجملة  
 القلب وسبب ان يصفى التلذذ باللسان اليه فيقول نويت رفع  
 الحوش ونويت الوضوء وقمتا عن غسل الوجه والتربيت المذكور في العظة  
 آية الوضوء سنة وليس فرض لان العطف فيها بالواو وهو مطلق المخرج من  
 يرتفع للترتيب وذلك ايضا سنة لان كما ان الوضوء في الجملة والمكواة  
 وهي ان يغسل كل عضو على الذي قبله ولا يفصل بينهما بحث الترتيب  
 عند اعتدال الوضوء سنة ايضا نحو غطية النبي صلى الله عليه وسلم عليها واما ادب  
 اي ادب الوضوء فهو ان يسهل الصدوة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا  
 لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه قطع طبع الشيطان من تشبيله  
 عنها وان مجلس الاستنجاء هو ازالة النجس وهو يخرج من البطن من النجاسة  
 شويها اي يمس القبلة او الى سارها فلا يستقبل القبلة ولا يستديرها  
 فاستقبلها واستدبارها حال الاستنجاء ترك ادب ومكروه كرامته تنزيه  
 كما في من الاجل اليها واما حادثة البول او السوطا فله كراهة تحريم ثم اذا جلس  
 للاستنجاء فلا ادب ان يجلس متوجها الى متوسعا بين رجله ويرتج مفعده  
 كما مكثه سائلة في التلذذ الا ان يكون صائما فلا يفرج ولا يرفع مفعده  
 كذا مشدداً بلية الى الاصل في سنة وضوء من قالوا ينبغي ان لا يفسد حاله  
 الاستنجاء لذلك وفيه نظر فانه لا يصلح بالنفس شئ الى الداخل مع عافية  
 من الحجج على انهم قالوا انما يغسل الوضوء اذا وصل الى موضع الحقنة